

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٩٣ (الاستئناف ١)

الثلاثاء، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة ألبرت ..... (الفلبين)

الأعضاء: الاتحاد الروسي ..... السيد كنوزين

إسبانيا ..... السيد دي بلاثيو إسبانيا

ألمانيا ..... السيد توبيل

أنغولا ..... السيد كورديرو

باكستان ..... السيد خالد

البرازيل ..... السيد تريس دا فونتورا

بنن ..... السيد زنسو

الجزائر ..... السيد كتي

رومانيا ..... السيد موتوك

شيلي ..... السيد أكونيا

الصين ..... السيد تشنغ جنغي

فرنسا ..... السيد كلوزل

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..... السيد موير

الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيد أولسن

## جدول الأعمال

دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

للفلبين لدى الأمم المتحدة (S/2004/442)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-39903 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

## الإعراب عن التعازي

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أعود إلى قائمة المتكلمين، أود أن أتلو عليكم بياناً.

علمت نوا الأنباء الحزنة بأن مواطناً من جمهورية كوريا، هو كيم سون - إيل، رهينة لدى منظمة إرهابية في العراق، ضرب عنقه في وقت سابق من هذا اليوم. فبالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أدين بأقوى العبارات هذا العمل الإرهابي البغيض ضد مدني بريء. وأعرب أيضاً عن تعازي العميقة لأسرة الضحية المكلمة، وكذلك لحكومة وشعب جمهورية كوريا. وفي وجه هذا الشر، يجب أن يقف العالم متحداً ضد وبال الإرهاب الدولي الذي لا يزال يصيب مجتمعنا العالمي.

## دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة (S/2004/442)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لن أدعو المتكلمين فرداً فرداً إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس، أو أدعوهم إلى شغل المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس. فعندما يعطى متكلم الكلمة، سيقوم موظف المؤتمرات بإجلاس المتكلم التالي المدرج اسمه في القائمة على الطاولة. وأشكركم على تفهمكم وتعاونكم.

أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه وهي بلغاريا، وتركيا، ورومانيا،

وكرواتيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وهما أيسلندا والنرويج.

السيدة الرئيسة، أود أن أنضم إليكم في الإعراب لجمهورية كوريا حكومة وشعباً عن أعماق التعازي لوفاة مواطن كوري، هو السيد كيم سون - إيل.

السيدة الرئيسة، يشرف الاتحاد الأوروبي وجودكم لترؤس مداولات المجلس اليوم. ونرحب أيضاً بمشاركة الأمين العام، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثلين من منظمة "كبير" الدولية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية في هذه المناقشة المفتوحة.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالامتنان لفرصة مناقشة هذا الموضوع الهام اليوم. لقد نوقش دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات في اجتماع مفتوح للجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وأنا واثق بأن مناقشتنا اليوم ستكمل تلك المناقشات المثمرة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً بأن الشراكات الاستراتيجية القائمة بين الحكومة والمجتمع المدني أساسية لنجاح إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع. ومع أن الحكومات قد تتمتع بميزة نسبية على منظمات المجتمع المدني في بعض المجالات، يمكن لتلك المنظمات أن تؤدي دوراً محورياً، ولا سيما حيث تفتقر المؤسسات الحكومية العاملة إلى الفعالية أو ينعدم وجودها. وينبغي تحديد مجالات الخبرة الخاصة بكل من هاتين الجهتين الفاعلتين، كما ينبغي أن يكون التفاهم بينهما أكثر وضوحاً بشأن المسؤوليات المتبادلة ومساءلة كل منهما للأخرى.

تسهم في منع نشوب الصراع أو استمراره. وسأذكر أمثلة قليلة على ذلك.

ففي أنغولا، ساعد المركز الأوروبي للأرضية المشتركة، على مدى فترة ١٢ شهراً، على تعزيز تحرير وسائل الإعلام من خلال تدريب الصحفيين على مبادئ حقوق الإنسان وطرق الإبلاغ والبرامج التي تركز على الأرضية المشتركة، ومن خلال إنتاج برامج للإذاعة والتلفزيون، وإشراك عناصر المجتمع المدني الفاعلة في حلقات إذاعية للمناقشة.

وفي موزامبيق، لدينا مشروع يعتزم تعزيز قدرة المجتمع المدني على المستوى الشعبي في مجالات حقوق الإنسان والعمل الديمقراطي في مقاطعة زامبيسيا، ودعم منتدى المنظمات غير الحكومية الزامبيسية من خلال أنشطة محددة لبناء القدرات، وتعزيز مهارات جمع المعلومات، وتدريب القائمين بالتثقيف المدني.

ومن المشاريع في سيراليون مشروع يأخذ بنهج موسع لإزاء موضوع بناء القدرات لدى منظمات المجتمع المدني. ويتمثل محور التركيز في وضع أسس جديدة لعلاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومة مساعدة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مناخ ما بعد انتهاء الصراع. ويولى تركيز خاص للنساء والأطفال. ولهذا المشروع ثلاثة أهداف، هي : أولاً، النهوض بالقدرة المهنية للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، وثانياً، تعزيز دورها في المراقبة بتطوير قاعدة معارفها، وثالثاً، تعزيز قدرتها على التوعية من أجل تحسين إسهاماتها في السياسات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان.

وفي جورجيا، يضطلع الاتحاد الأوروبي بمشروع لبناء الثقة من أجل تعزيز الأجواء المؤدية إلى حل سياسي للصراع الدائر هناك. ويرمي هذا المشروع إلى المساهمة في العملية الجارية لبناء القدرات فيما بين شبكات أوسع نطاقاً وأكثر

وكثيراً ما تتسم مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع بالاستقطاب. ومن الأهمية بمكان أن يعاد بناء جسور للاتصال بين الفئات الاجتماعية. ويجب أن يسعى بناء السلام بعد انتهاء الصراع إلى تعزيز عودة المجتمع المدني إلى الظهور. وتتطلب عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع المعرفة والحصول على المعلومات على السواء. وكثيراً ما تكون منظمات المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والوطني مصادر لا تقدر بثمن في هذا الصدد. وحتى لو كان من المحتم أن تمسك الحكومة بزمام القيادة، فإن سياسة الشمول والشراكة شرط لا بد منه لفعالية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونظراً لأن المواطنين العاديين أنفسهم هم الأهداف الرئيسية لأنشطة بناء السلام، فإن المدخلات التي تنوب فعاليات المجتمع المدني عنهم في تقديمها أساسية لنجاح عملية بناء السلام المذكورة. ومع ذلك، فنحن نؤكد أيضاً أهمية المعرفة الجيدة بالشركاء الذين يجري التعاون معهم. فقد تكون عناصر المجتمع المدني الفاعلة في بعض الحالات جزءاً من ذات معادلة الاستقطاب التي تحاول جهود بناء السلام تفكيكها.

وكثيراً ما تكون منظمات المجتمع المدني في وضع فريد يتيح لها توفير تسهيلات للإنذار السريع على مستوى القواعد الشعبية كما لو تسبب تدبير معين من تدابير بناء السلام المتخذة عن غير قصد في حدوث اضطراب أو تأثير من ناحية أخرى سلبية غير مقصودة. ويجب أيضاً تسليط الضوء في سياق مناقشات المجلس اليوم على قدرة منظمات المجتمع المدني بوصفها مصادر للتمويل في مبادرات بناء السلام.

وقد اعترف الاتحاد الأوروبي باستمرار بالدور الحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني في عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد مولت المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان مبادرات المجتمع المدني التي

بدلاً من بناء الجدران العازلة“ (S/PV.4208)،  
(الصفحة ٣)

وفي الأعوام الأخيرة، اكتشفت الحكومات المزايا الحقيقية التي يجلبها التعاون مع العناصر الفاعلة بالمجتمع المدني في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع. ويدرك مجلس الأمن أيضاً أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الجهات الفاعلة غير التابعة لحكومات معينة في هذه العملية. ويشجع الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن على مزيد من التفاعل والتعاقد بين هذه العناصر الفاعلة الهامة. فيمكن أن تحت القرارات المقبلة بتحديد أكثر، على سبيل المثال، الحكومات الناشئة الجديدة أو تدعوها أو تشجعها على التعاون عن كثب مع منظمات المجتمع المدني. كما يشجع الاتحاد الأوروبي المجتمع المدني على مواصلة تزويد أعضاء مجلس الأمن بالمعلومات ذات الصلة على وجه السرعة والسعي لتحديد طرق ابتكارية يمكن بها للمجلس تطوير تعاون أوثق أو التشجيع على مثل هذا التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني.

وقد انحسرت إلى حد كبير الشكوك القديمة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في كثير من بقاع العالم، ليحل محلها تفاعل حقيقي ومجد. ويرى الاتحاد الأوروبي أن مجلس الأمن في موقف قوي يتيح له اتخاذ قرارات تحافظ على هذا المناخ المحسن بل وتعزيزه. ومن شأن مناقشتنا اليوم أن تعين على بلورة الجديد من الأفكار عن الكيفية التي يعمل بها المجلس بمثابة عامل حفاز في تأمين مزيد من التكامل بين هاتين الجهتين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا أملك إلا التنويه بإشارة ممثل أيرلندا للاستنتاجات المتفق عليها خلال دورة لجنة وضع المرأة المعقودة هذا العام. والآن أعطي الكلمة لممثل مصر.

تركيزاً على الأهداف مؤلفة من المنظمات غير الحكومية ملتزمة ببناء السلام وغيرها من منظمات المجتمع المدني وهياكله. وتشمل الجماعات المستهدفة الشباب والقادة المحتملين من أنحاء جورجيا ومنطقة القوقاز، والنساء اللواتي تشغلن مناصب قيادية، والمقاتلين السابقين، ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية في جورجيا.

ولا يسعني أن أتكلم عن الاشتراك مع المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع دون إشارة محددة إلى التعاون واسع النطاق بين الاتحاد الأوروبي وبعض المنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاركة بشكل أكمل في المحكمة الجنائية الدولية وفعالية هذه المحكمة في أداء وظيفتها. ويشكل الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب عقبة خطيرة في طريق إعادة إحلال السلام بشكل دائم. ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية بالتصدي للإفلات من العقاب على جرائم من هذا النوع، حيث تكون الحكومات غير راغبة أو غير قادرة على أن تفعل ذلك، أن تؤدي دوراً رئيسياً مسانداً ومكملاً لعمليات بناء السلام في المستقبل.

كذلك يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة في عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ويرجو في هذا الصدد أن يشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت خلال الدورة التي عقدتها لجنة وضع المرأة في وقت سابق من هذا العام. وكما أشار الأمين العام مؤخراً:

”...المرأة التي تعرف جيداً الثمن الذي يقتضيه الصراع هي أكثر أهلية من الرجل لاتقاء الصراع أو تسويته. ولقد عملت المرأة على مدى أجيال كمعلمة للسلام، سواء في إطار عائلتها أو في مجتمعتها. وبرهنت على قدرتها على بناء الجسور

ما من حالات النزاعات مرتبطة بقدرتها على النفاذ إلى تلك الفئات، سواء بالمساعدات الإنسانية أو بأنشطة اجتماعية وخدمية متنوعة، فإن التزامها بالتعاون والتنسيق مع السلطات المحلية أو القيادات التقليدية لتلك المجتمعات هو عنصر حيوي في تمتعها بالقدر المطلوب من المشروعية الذي يضمن لأنشطتها الفاعلية المنشودة. كما أن مثل هذا التنسيق والتعاون يزيد من قدرة منظمات المجتمع المدني الدولية على استيعاب مجموعة القيم والمبادئ الاجتماعية والثقافية للمجتمعات التي تعمل تلك المنظمات على بناء السلام فيها، وبما يجعل من أنشطتها أكثر قبولا وتأثيرا وفائدة لتلك المجتمعات.

ثالثا، ومن نفس منظور حتمية التنسيق والتعاون مع السلطات المحلية أو الحكومات، فإن إحدى أهم مهام منظمات المجتمع المدني هي المعاونة في تناول جذور وأسباب النزاعات وتنفيذ السياسات الوطنية في مجالات الوفاق الوطني ونشر ثقافة تقبل الآخر، وإعادة تأهيل وإدماج المقاتلين والنازحين واللاجئين في الحياة المدنية، بحيث تكون جهود تلك المنظمات مكاملة وداعمة للجهود الوطنية والدولية ذات الصلة بعناصر بناء السلام. وفي هذا السياق، فإن العلاقة متعددة الأطراف بين الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني تكتسب أهمية متنامية في تحقيق التناغم بين الأهداف والسياسات والمهام التنفيذية لجهود حفظ وبناء السلام وإعادة التأهيل والإعمار.

رابعا، يتعين التأكيد مجددا في هذا المقام على أن تحقيق الاستدامة يتطلب استراتيجية شاملة للأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للتعامل مع حالات ما بعد الصراعات. ومن هنا، واقتناعا بأهمية دور المجتمع المدني في جهود بناء السلام، فقد يكون من المناسب تحديد طبيعة ونطاق هذا الدور في إطار هذه الاستراتيجية

**السيد أبو الغيط (مصر):** يكتسب موضوع دور المجتمع المدني في عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع أهمية واضحة في إطار تناول مستقبل دور الأمم المتحدة في مجالات صنع وحفظ وبناء السلام، خاصة في ضوء تزايد الاقتناع بالحاجة إلى مشاركة موسعة للتعامل مع احتياجات صنع وحفظ وبناء السلام. وفي هذا الإطار، لا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي أصبحت منظمات المجتمع المدني تؤديه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية كقنوات للاتصال والتفاعل اليومي بين المجتمع الدولي والحكومات والشعوب، وخاصة في أوضاع الصراعات أو في مراحل ما بعد الصراعات.

وفي تقديرنا أن تناول دور المجتمع المدني في عملية بناء السلام يجب أن يتطرق إلى عدد من القضايا والعناصر الحيوية ذات الصلة بمفهوم المشاركة الموسعة المنشودة للتعامل مع أوضاع الصراعات وما بعد الصراعات.

أولا، في الوقت الذي يوجد فيه اتجاه ملحوظ نحو اعتماد الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، على منظمات المجتمع المدني كمصدر للمعلومات عن الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية والاقتصادية في المناطق المعرضة أو تلك الخارجة من الصراع، فإن مثل هذا الأمر يلقي بمسؤولية معنوية، وربما قانونية، كبيرة على عاتق تلك المنظمات في نقل الحقائق بأكبر قدر من الحيطة والدقة. ففي تقديرنا أن عنصري المصداقية والموضوعية يمثلان اختبارا رئيسيا لمدى إمكانية تأهل منظمات المجتمع المدني، بأنشطتها ذات الصلة، بجوانب وأبعاد تسوية الصراعات لتتبوأ مكانة الشريك الرئيسي المساند لجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في معاونة الشعوب على تجاوز الآثار السلبية لتلك الصراعات.

ثانيا، إذا كان نجاح منظمات المجتمع المدني في أداء دور فاعل في إزالة معاناة الفئات الضعيفة أو المتأثرة في حالة

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

وأعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

**السيد بيمغي** (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشارك الآخرين في تهنتك، سيدي، على توليك رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه.

إن مشاركتنا في هذا النقاش المفتوح ينبغي النظر إليها من منظور دولة عانت من صراع مسلح طويل وأنها الآن بصدد بناء السلام وتوطيد أركانه. ونحن في سيراليون قد تعلمنا إن البحث عن السلام ليس، ولا ينبغي أن يكون، من الواجبات القاصرة على الحكومات. فعلى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى أن يشاركوا مشاركة كاملة في الجهود الرامية لصنع السلام.

فمن يمكنه أن ينسى الدور الذي اضطلعت به حركة المجتمع المدني - المؤلف من حملة هيئات منها النقابات والحركات النسائية والمجلس المشترك بين الديانات - في تيسير الاتصالات غير الرسمية ولكن الحاسمة فيما بين أطراف الصراع في سيراليون؟ فبينما كانت الحكومة تتبع دائما سياسة الباب المفتوح بقدر ما يتعلق الأمر بالحوار مع المتمردين، كانت تلك المنظمات خير مساعد في تنفيذ تلك السياسة.

إن عواقب الصراع المسلح لا تميز بين الحكومات والمجتمع المدني. وذلك سبب واحد في مشاطرتنا الرأي فيما يتعلق بضرورة إتاحة الفرصة لممثلي المجتمع المدني للمشاركة، كمراقبين، في محادثات السلام. ونحن في سيراليون فعلنا أكثر من ذلك. فقد وضعنا حكما في اتفاق لومي للسلام عام ١٩٩٩ فيما يتعلق بالتمرد لتأسيس لجنة لتعزيز السلام خصص ٤٠ في المائة من مقاعدها لأعضاء المجتمع المدني. كما أن ثلاثة ممثلين عن المجتمع المدني كانوا

الشاملة المنشودة منذ بداية التعامل مع الصراع المعني في إطار الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الوضوح والتناغم في الأدوار. وربما تشكل الاجتماعات التي تجمع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة مع المجتمع المدني، بما في ذلك اجتماعات "صيغة آريا" مع مجلس الأمن، إطارا مناسباً لبلورة هذا التناغم وتعريف تلك المنظمات بأولويات عملية بناء السلام في الدورة المعنية، وبآليات التنسيق في الميدان مع بعثات حفظ السلام أو مكاتب التنسيق المقيمة للأمم المتحدة في تلك الدولة. كما قد يكون من المناسب مشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان في المناقشات الدائرة في إطار لجان أو آليات الرصد والمراقبة التي تشكل من بين مختلف الأطراف المعنية بصراع ما لتعزيز التنسيق بين تلك الأطراف على المستوى الميداني.

لقد اطلعنا على تقرير فريق كبار الشخصيات برئاسة الرئيس السابق كردوسو وسوف نقوم بإعطائه الاهتمام الواجب والمطلوب من الدراسة وبما يدعم هذه العلاقة بين المجتمع المدني والأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن المطلوب في المرحلة القادمة هو بلورة معايير وقواعد وآليات متفق عليها لتحديد نطاق وطبيعة مهام وأدوار ومسؤوليات كل من الشركاء وفق قدرات وإمكانيات كل منهم، بما يسهم في ترشيد الموارد المالية والبشرية المتوفرة للمجتمع الدولي للتعامل مع تحديات ومتطلبات إحلال الأمن والاستقرار وبناء السلام الشامل و المستدام.

أود في النهاية، سيدي الرئيسة، أن أعبر عن عميق الشكر لكم على إدارتكم الموفقة لهذه المناقشات. ونهني أيضا وفد الفلبين على رئاسته الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر الحالي.

السابقين وتسريحهم شرط أساسي لبناء السلام. ونذكر كذلك ضرورة التخلص من الأسلحة التي قد تتسرب خلال العملية الرسمية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - وهي الأسلحة التي يمكن أن تستخدم إما لتأجيج الصراع المسلح أو كأداة لأعمال السلب والنهب أو غير ذلك من الأخطار الاجتماعية. وهنا يأتي دور برامج جمع الأسلحة على مستوى المجتمعات المحلية. ونجاح تلك الأنشطة على هذا المستوى يتوقف على المشاركة النشطة للمجتمع المدني. وقد نجحت الشرطة في سيراليون، بالتعاون مع المجتمع المدني، في القيام بحملة لجمع الأسلحة على مستوى المجتمعات المحلية خارج إطار البرنامج الرسمي لتزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج.

وقد لا نحتاج إلى التأكيد على أن المجتمع المدني لا غنى عنه البتة في عملية إرساء ثقافة تتصف بالحساسية إزاء حقوق الإنسان، لاسيما بعد صراع دُمغ بانتهاك حقوق الإنسان. وتوعية المواطن لا تقل أهمية في تحويل مجتمع ما بعد الصراع إلى ديمقراطية سلمية ومستقرة يدرك جميع مواطنيها حقوقهم ومسؤولياتهم وأين يقفون دفاعاً عن تلك الحقوق.

وإن كنا نذكر الدور الذي قام به المجتمع المدني، ويواصل القيام به، في بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع، يجب أن نشدد أيضاً على ضمان تهيئة المجتمع المدني لمواجهة تحديات بناء السلام. فانتشار الصراعات المسلحة، لا سيما في أفريقيا، وتعدد المشاكل الناجمة عن تلك الصراعات - وخاصة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، مثل سيراليون - يتطلب استراتيجيات لمواجهة تلك التحديات. وفي جملة أمور، علينا أن نعزز شبكات مجموعات المجتمع المدني على الصعيد القومي والإقليمي والدولي، أو أن ننشئ هذه الشبكات إن لم تكن موجودة. وكما يشير برنامج لاهاي من أجل السلام والعدل في القرن الحادي والعشرين،

أعضاء أيضاً في لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية لتشجيع التعمير الوطني والتنمية.

إن التوقيع على اتفاق سلام ليس كافياً وحده. فالنزاعات والآراء المتضاربة حول تفسير وتنفيذ أحكام هذا الاتفاق يمكن أن تخلق عقبات أمام عملية توطيد السلام. لذلك، ربما يكون من الضروري، مثلما وجدنا نحن في سيراليون، إنشاء آليات غير حكومية ملائمة لمعالجة تلك النزاعات. وقد وضعنا أحكاماً في اتفاق لومي للسلام لمجلس الحكماء والزعماء الدينيين للبت في أي خلافات أو تفسيرات متناقضة لأي مادة من الاتفاق أو من بروتوكولاته.

إن عملية بناء السلام ليست مجرد استجابة ورد فعل للآثار الناجمة عن الصراع المسلح؛ بل هي أيضاً إسهام فعال في منع نشوب الصراع. وفي بناء السلام، فإننا نمنع عودة الحرب أيضاً. ولذلك، ينبغي النظر إلى عملية بناء السلام بمزيد من الجدية. فهي عملية تتطلب جهداً جماعياً من جانب الدول المعنية والمجتمع الدولي برمته.

وكما حدد هذا المجلس نفسه، فإن معظم الصراعات المسلحة في العالم اليوم - بما فيها تلك التي توصف بالصراعات الداخلية أو الحروب الأهلية - لها انعكاساتها على صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، يتحتم علينا تعبئة كل الموارد والمؤسسات، بما فيها موارد ومؤسسات المجتمع المدني، داخل الدول وفيما بينها، في إطار العمليتين المتزامنتين لبناء السلام ومنع اندلاع المزيد من الصراع.

ولا نغالي بالتأكيد على دور المجتمع المدني في إعادة إدماج المقاتلين السابقين، لأن إعادة الإدماج هذه تنطوي، في المقام الأول، على قبولهم من جانب أعضاء مجتمعاتهم المعنية. وكما يحدث في الحالات الأخرى بعد الصراع، تدرك سيراليون أن استكمال عملية نزع سلاح المقاتلين

لقد تغيرت طبيعة الصراعات بشكل كبير خلال العقد الأخير. فلم تعد الصراعات بين دول قومية، بل صراعات مسلحة داخل الدول. وهذه الصراعات هي منازعات حقيقية تؤدي إلى النهب الذاتي على الصعيد الوطني، حيث لا يوجد في أغلب الأحيان فرق بين الحرب الأهلية والجريمة. ومنذ سقوط جدار برلين، اندلع أكثر من ٣٣ صراعاً أهلياً، أو استؤنف من جديد، الأمر الذي خلف قرابة ٥ ملايين قتيلًا و ١٧ مليون لاجئ. واليوم، تشكل تلك الصراعات المسلحة الداخلية جزءاً كبيراً من جدول أعمال المجلس، وتؤدي إلى نشر عمليات معقدة لحفظ السلام.

وبالنسبة لبيرو، فإن دور المجتمع المدني - أي أطراف رئيسية اجتماعية غير حكومية منظمة، من قبيل المنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، والشركات التجارية، والمجتمع الأكاديمي، ومجموعات الطلاب والمجموعات الدينية - ضروري لمنع الصراعات المسلحة الداخلية والإسهام في صنع السلام وإعادة البناء الوطني.

وبما أننا ننظر فحسب في حالات ما بعد الصراع المسلح في هذه الجلسة، أود أن أشير إلى جانبين رئيسيين يسهم فيهما المجتمع المدني في بناء السلام. أولاً، سوف أبحث إسهامه في عملية المصالحة؛ وثانياً، سوف أتناول إسهامه في عملية بناء الأمة.

إن المصالحة الوطنية في حالات ما بعد الصراع هي عملية وطنية معقدة جداً تعتمد على الظروف الاجتماعية والسياسية في كل دولة وعلى طبيعة الصراع وحدته، ومع ذلك، تم تحديد ثلاثة شروط أساسية للمصالحة الوطنية، ألا وهي: الحقيقة ورأب الصدع والعدالة.

وفي البحث عن الحقيقة ورأب الصدع بصورة خاصة، فإن للمجتمع المدني دوراً هاماً يؤديه. ونظراً للحاجة

فإن فعالية المجتمع المدني كثيراً ما يعرقلها انعدام التنسيق بين المجموعات العاملة في مجالات مماثلة.

ووفدي يؤمن بأن نداء لاهاي من أجل السلام من حيث ارتباطه بدور المجتمع المدني في بناء السلام، ما زال يُعتد به. ونود أن نغتني هذه الفرصة لنذكر بذلك النداء: فمن أجل زيادة فعالية المجتمع المدني في هذا المجال، ينبغي له أن ينشئ شبكات تعزز بناء التحالفات والشراكات بين منظمات المجتمع المدني.

ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن، في إطار مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يؤكد مرة أخرى على ضرورة إنشاء وتعزيز شبكات المجتمع المدني. وينبغي للمجلس أن يعزز ويدعم المبادرات التي انطلقت بالفعل، مثل شبكة نساء اتحاد نهر مانو للسلام، التي أنشأتها منظمات المرأة في المنطقة المتوترة التي تضم غينيا وليبيريا وسيراليون.

إن جلسة المجلس هذه تتزامن بالكاد مع إصدار تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، الذي أنشأه الأمين العام. وربما يود المجلس أن يلاحظ التوصيات ذات الصلة التي قدمها ذلك الفريق. ونشير إلى تلك التوصيات التي يمكن تنفيذها في إطار علاقات المجلس مع المجتمع المدني - وهي العلاقات التي يمكن أن تعزز عمل المجلس في مجال بناء السلام بعد الصراع.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل سيراليون على إسهاماته البناءة والمحددة في هذا النقاش.

**السيد دي ريفيرو** (بيرو) (تكلم بالأسبانية): أهنتك، سيدتي، على رئاستك لمجلس الأمن وعلى مبادرة وفدك بشأن مناقشة دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد الصراع.



المديني بالأخص لانتهاكات حقوق الإنسان والتطهير العرقي والإبادة الجماعية بلا عقاب.

والمجتمع المدني هو أيضاً عامل في بناء جسر بين عملية المصالحة، التي أشرت إليها من قبل، وبين مستقبل إعادة إعمار دولة منهاره، وهو ما أُشير إليه بوصفه نشاطاً من أنشطة بناء الدولة. بعبارة أخرى، المجتمع المدني له أهمية في تهيئة ظروف الحكم وبناء الديمقراطية، وفي تحقيق الحالات التي تشجع الحوار وتوافق الآراء في مجتمعات ما بعد العنف هذه. وبصفة عامة، المنظمات الوطنية غير الحكومية، بفضل كونها جزءاً من نفس المجتمع الذي آله العنف، هي الأنسب للتعاون مع عمليات معقدة للأمم المتحدة لحفظ السلام في إصلاح النسيج الاجتماعي والسياسي لدولة منهاره.

ولذلك فإن إعادة الإعمار الوطني وإعادة بناء السلام بعد الصراع هما جهد منسق ومعقد يتطلب جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ومرونة المؤسسات المالية الدولية، ولكنه يتطلب قبل كل شيء التزام المجتمع المدني والمنظمات المحلية غير الحكومية. ونحن نعتقد أنه يجب بذل الجهود ليس لضمان إطلاع مجلس الأمن على عمليات حفظ السلام من خلال التقارير التي يقدمها مسؤولو الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فحسب، بل أيضاً لضمان إطلاعه على كيفية تفكير المجتمع المدني والمنظمات الوطنية غير الحكومية في مهام عمليات حفظ السلام المعقدة التي تنفذها الأمم المتحدة في بلدانها وكيفية استجابتها لها.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتولى مسؤوليته في مجال حفظ السلام عن إنهاء الصراعات وإرساء الأساس لإعادة الإعمار الوطني لدولة منهاره بدون أن تكون لديه اتصالات مع المجتمع المدني. وينبغي لتلك الاتصالات أن تكون مع منظمات غير حكومية ذات سمعة مرموقة وصفة عالمية مثل

إلى الحقيقة بوصفها عنصراً للمصالحة، أنشئ ما يعرف بلجان الحقيقة في عدة حالات بعد الصراع. وما تتصف به هذه اللجان، أو ما ينبغي أن تتصف به، هو إلقاء الضوء على ما كان مخفياً خلال فترة العنف، وعلى ما لم يُستوعب أو يُعترف به على نطاق واسع في الحياة السياسية اليومية لدولة ما بعد الصراع. ولا غنى عن التوضيح لتقديم دعم معنوي جماعي لعملية إعادة البناء الاجتماعي الوطني. والشرط الأساسي الثاني لكي تكون عملية المصالحة متسقة هو تعويض الضحايا الأبرياء وإعادة تأهيل المناطق التي تضررت من الصراع. ويشمل ذلك أيضاً المقاتلين السابقين، الذين ينبغي أن يستفيدوا من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السياسة والمجتمع. وتُظهر التجربة حتى الآن أن التعويض، أحد أهم النقاط، هو المجال الذي تُمس فيه الحاجة إلى الموارد، ولكنه المجال الذي تندرج فيه الموارد إلى أقصى حد. فهناك ندرة موارد على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الدولي.

وعلى المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية دور نشط تؤديه في المساعدة على تعبئة هذه الموارد، واستخدامها في تعويض الضحايا، وإعادة إعمار المناطق المتضررة، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وبذلك تتخطى الجهود الهامة المبذولة للمساعدة الإنسانية وحدها وهو ما يتصف به عملها أثناء الصراعات. ويمكن للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أن يساعدوا على توجيه الاستخدام الأفضل للمساعدة الدولية وموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أنهما جزء من المجتمع الدولي. ويمكنهما أيضاً أن يدعوا إلى المرونة في سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خاصة فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وفيما يتعلق بالعدالة، وهي الشرط الأساسي الثالث للمصالحة، ليس ضرورياً التذكير بأهمية عدم ترك المجتمع

ولايات مثل هذه البعثات، ومع افتقارنا لهذه الدراية لا يمكننا تنفيذ إعادة الإعمار الوطني وتعزيز السلام.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل بيرو على تقديره الطيب لمبادرتنا من أجل مناقشة دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد الصراع خلال رئاستنا للمجلس. أعطي الكلمة الآن لجمهورية كوريا.

**السيد كيم** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أستهل بياني بشأن الموضوع قيد النقاش، فيني في غاية الامتنان لكم، سيدتي الرئيسة، على ما عبرتم عنه من مشاعر في بيانكم الذي أدليتم به باسم أعضاء مجلس الأمن بشأن النبأ الحزن عن إعدام منظمة إرهابية لمواطن كوري في العراق في وقت سابق من اليوم.

ولا يسعني أيضا إلا أن أعرب عن الأسف والغضب البالغين للذين يشعر بهما شعب وحكومة بلادي إزاء قتل مدني برئ، هو السيد كيم سون - إيل. وتدين حكومة جمهورية كوريا مرتكبي ذلك العمل وكل أعمال الإرهاب الشائنة، وتعرب عن أملها الكبير في أن يعمل المجتمع الدولي معا للعثور على هؤلاء المجرمين وتقديمهم إلى العدالة. ويجب ألا يظل المجتمع الدولي صامتا إزاء الفظائع التي يقتربها المجرمون الإرهابيون بشكل يومي تقريبا. فيجب على كل الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لكي تثبت بشكل لا لبس فيه أنه لن يكون هناك تسامح إزاء أعمال الإرهاب، وذلك من أجل ضمان سلامة وأمن المدنيين الأبرياء من آفة الإرهاب في شتى أنحاء العالم.

وجمهورية كوريا من جانبها، تؤمن بقوة بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إعادة بناء عراق حر وديمقراطي وتبقى ملتزمة بتحقيق ذلك الهدف السامي.

انتقل إلى موضوع اليوم، وأود أن أعرب عن تقديري لك، سيدتي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن

منظمة أطباء بلا حدود أو منظمة كير الدولية أو منظمة العفو الدولية أو المركز الدولي للعدالة الانتقالية. ولكن، وقبل كل شيء، يجب إقامة هذه العلاقات مع المجتمع المدني الوطني ومع المنظمات غير الحكومية التي هي جزء من المجتمع الذي مر بالصراع. ومن أجل ذلك، يمكن تكليف ممثلي الأمين العام الخاصين المعنيين أو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسؤولية الإبلاغ المنتظم عن رأي المجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية في عمليات السلام الجارية، وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، حيث يبدو أعضاء لهم أهميتهم في المجتمع المدني وكأنهم لا يؤيدون بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيكون مثيرا للاهتمام التعرف على رأي هذه العناصر في المجتمع الكونغولي.

وينبغي للعلاقة بين المجلس والمجتمع المدني أن تكون عملية بشكل أساسي، وذلك تمشيا مع صيغة آريا. ولهذا الغرض، فإن توسيع تلك الممارسة لتشمل المجتمع المدني والمنظمات المحلية غير الحكومية في المجتمعات الواقعة في صراعات ينبغي أن يعمل على مواءمة أعمال بعثات حفظ السلام بشكل أكبر مع الحقائق الوطنية. ولذلك نحن نرحب بالزيارة الحالية التي يقوم بها وفد مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، حيث ستتاح بالتأكيد لأعضاء الوفد فرصة الاجتماع مع المجتمع المدني المحلي في البلدان التي يزورونها.

ختاما، أود أن أوصي بأن يتعرف مجلس الأمن، من خلال تقارير الممثلين الخاصين للأمين العام أو بالطريقة التي يرى المجلس أنها الأنسب، على وجهة نظر المجتمع المدني المحلي بشأن عمليات حفظ السلام الحالية ورد فعله عليها، وخاصة أن يتم جعل هذه الممارسة منتظمة من أجل تقييم تحديد بعثات حفظ السلام، ولاسيما البعثات المعقدة. فبدون علمنا بما يفكر فيه المجتمع المدني لا يمكننا أن نكون واقعيين بشأن

جديدة ومهارات في التحليل الثقافي والمشاركة النشيطة للمجتمعات وقادتها. ومنظمات المجتمع المدني في كثير من الحالات تحتل موقعا فريدا للاضطلاع بهذه الأدوار، ونحن مقتنعون بأن تعميق مشاركة المجلس مع المجتمع المدني في حالات بناء السلام سيفيد جميع الأطراف الفاعلة وعملية السلام ذاتها.

وبعض التدابير المقترح اتخاذها لبلوغ هذه النتائج تشمل عقد المزيد من الاجتماعات بين البعثات الميدانية لمجلس الأمن والمنظمات غير الحكومية المحلية؛ وتشكيل لجان مستقلة للتحقيق بمشاركة المجتمع المدني، بعد العمليات التي يفوضها المجلس؛ وتنظيم مجموعة تجريبية من الحلقات الدراسية لمجلس الأمن يحضرها المجتمع المدني. ونؤمن بأن هذه الاقتراحات كلها هامة وتنطلع إلى أن نرى تنفيذها.

ويود وفدي فقط أن يضيف أن المنظور الجنساني لا بد من إدماجه في جميع هذه الجهود. وجمهورية كوريا مساند قوي لقرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن، وتتوقع أن تمتد روح القرار بشكل تام إلى التفاعل الموسع للمجلس مع المجتمع المدني. والواقع أننا نؤمن بالمشاركة التامة والمتساوية للنساء، وينبغي إدماج تكامل المنظورات الجنسانية على المستويات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية بغية ضمان نجاح الجهود التي تبذل في منع نشوب الصراعات وتسويتها وعمليات السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ويشكل بناء السلام اليوم عملية معقدة تنطوي على أطراف فاعلة متعددة ومصالح متنوعة وإن إجراء تنسيق بناء بين جميع الأطراف الفاعلة أمر أساسي لأي جهد ناجح لبناء السلام. وكثيرا ما تبدأ الخطوات الأولى بالتدابير الإنسانية لبناء الثقة، من قبيل تبادل السجناء وحرية المرور وإعادة توطين اللاجئين أو تلقيح الأطفال. وفي جميع هذه المهام،

دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقدر ما أعرف، هذه هي الفرصة الأولى التي يفكر فيها المجلس مليا بشكل رسمي في الدور الرئيسي الذي يضطلع به المجتمع المدني في التحول من الحرب إلى السلام الدائم. ومحدونا الأمل أن يكون اليوم بداية مناقشة مثمرة متواصلة.

وكما لوحظ في مرفق الرسالة الموجهة إلى الأمين العام، بدأت المنظمات غير الحكومية في التسعينات الاضطلاع بدور حاسم في جهود بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وفي نفس الوقت، شهدت هذه الأزمات توسيع الولاية التقليدية للمنظمات غير الحكومية بشكل أكبر لتتجاوز تقديم الإغاثة الإنسانية وحماية السكان الضعفاء وتمتد إلى تعبئة الموارد وإيصال المساعدة من أجل التعمير بعد انتهاء الصراع. وفي كثير من الحالات، أدت التوعية المتطلعة إلى المستقبل لهذه المنظمات وجهودها الدؤوبة إلى إحداث تغييرات سياسية هامة جدا في كلا المستويين الحكومي والحكومي - الدولي. ومن خلال هذا الدور المعزز، ما فتئت المنظمات غير الحكومية تتحول وتتمكن من كونها فاعليات هامة لكن ثانوية إلى شركاء أساسيين في عملية التعمير بعد انتهاء الصراع. وهذا تحول يؤيده وفدي تأييدا تاما.

وفي وقت مناسب تماما لمناقشتنا اليوم، أصدر فريق الأمين العام للشخصيات المرموقة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني تقريره أمس. ونحن لم تسنح لدينا الفرصة بعد لقراءة واستيعاب المضمون الواسع للتقرير، ولكننا، بشأن مسألة تفاعل مجلس الأمن مع المجتمع المدني، نؤيد توصية التقرير بأن يعزز أعضاء المجلس بقدر إضافي حوارهم مع المجتمع المدني من خلال اتخاذ تدابير مختلفة.

وكما يلاحظ تقرير الفريق، تشكل الصراعات اليوم حالات معقدة تتطلب معرفة على أرض الواقع وأدوات

توقع أن تتمكن الحكومات والمنظمات الدولية بمفردها من الاستجابة بشكل تام وفعال لكل ما تقتضيه عملية بناء السلام في تلك الميادين الواسعة والمتنوعة مثل إعادة اللاجئين إلى الوطن وتوطينهم وإعادة الأمن العام استنادا إلى سيادة القانون وإعادة البناء الاقتصادي وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية وتحقيق المصالحة الوطنية وما إلى ذلك. وتضطلع منظمات المجتمع المدني التي ما فتئت تشارك منذ وقت طويل، وبالترامات قوية في تلك الميادين، بدور هام في عملية بناء السلام. وهي لا تشكل قوى مساعدة إضافية قيمة فحسب، ولكنها في كثير من الأوقات تمتلك المعرفة الوثيقة والخبرة القيمة اللتين يمكنهما أن تكونا مفيدتين للتنفيذ الفعال لأنشطة تقديم المعونة. وأؤمن بأن التفاعل التعاوني بين منظمات المجتمع المدني تلك والمنسقين الإنسانيين والمنسقين المقيمين ووكالات الأمم المتحدة تجعل من الأسهل تحقيق هدفنا المشترك: وهو تهيئة بيئة يمكن فيها أن يحدو شعب بلد خارج من الصراع الأمل في أن يتمكن من التمتع بحياة أفضل غدا.

وإذ نتكلم عن دور منظمات المجتمع المدني في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أود أن أؤكد على نقطتين إضافيتين أرى أهمهما هاتان. النقطة الأولى هي أن بوسع منظمات المجتمع المدني أن تعمل بوصفها منظمات تعليمية لأعضائها بغية تعميق فهم علاقات هذه المنظمات بالمجتمع الدولي. ومن خلال المشاركة في أنشطة منظمات المجتمع المدني تلك، يدرك الأشخاص العاديون مدى ارتباطهم العميق بالمجتمع الدولي ويطورون التزاما أقوى بالتعاون الدولي. وبالتالي، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تصبح نصراء موثوقا بهم وشركاء قيمين للحكومات التي تقوم بتعزيز بناء السلام في مجتمع خارج من الصراع. وحيث لا يوجد الكثير من تاريخ منظمات المجتمع المدني فان من المناسب في بعض الأحيان رعاية منظمات المجتمع المدني المحلية

تشكل المشاركة النشيطة لمنظمات المجتمع المدني أمرا أساسيا، إذ أن هذه المنظمات كثيرا ما تكون راسخة بالفعل في مناطق الصراعات وتمتلك نوع المعرفة المحلية التي لا يمكن أن ينالها سوى سكان المناطق المتضررة أنفسهم.

في الختام، إن جمهورية كوريا تؤمن بأنه إذا أريد لبناء السلام بعد انتهاء الصراع أن يكلل بالنجاح، فان المشاركة النشيطة للمجتمع المدني في جميع جوانب العملية تشكل أمرا أساسيا. ويحدونا الأمل أن يبقى المجلس ملتزما بقوة بتعزيز دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع ونتعهد بتقديم دعمنا القوي لبلوغ تلك الغاية.

**الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):** أشكر ممثل جمهورية كوريا على إبراز الدور الهام للنساء في عمليات السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد هرغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):** قبل أن أتكلم بشأن مناقشة اليوم، أود أن أعرب عن تعازينا الصادقة للأسر المكلومة، وكذلك لحكومة وشعب جمهورية كوريا على الإعدام الوحشي لابن بلده. وكانت الأخبار مخزنة ومروعة. ونشاركك، سيدي، في إدانة هذا العمل الإرهابي البربري.

وأود أن أشيد بك، سيدي، على قيادتك في عقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهي مناقشة حسنة التوقيت بشكل خاص في ضوء حقيقة أن تقرير فريق الأمين العام للشخصيات المرموقة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني لم يصدر إلا يوم أمس.

وينص التقرير على أن الحكومات بمفردها لا تستطيع أن تتصدى للتهديدات العالمية الماثلة اليوم. وهذا ينطبق أيضا فيما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء الصراع. وليس من الواقعي

منهاج عمل اليابان بحماس في أعمال المساعدة الإنسانية الهادفة إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع في أفغانستان وإيران والعراق وليبيريا وفي بلدان أخرى.

النقطة الثانية التي أود ذكرها هي الدور الفريد من نوعه والمهم الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني. فلا يمكن أن ينجح بناء السلام من دون ملكية الشعب للبلد بعد انتهاء الصراع. وليست أنشطة منظمات المجتمع المدني في ذلك البلد، في رأينا، سوى تعبير بليغ عن هذه الملكية. وهي عادة فعالة جدا في بناء السلام أيضا، حيث أنها خير من يعرف وضعها المحلي. وعلى سبيل المثال، قد تكون مجموعة من الشخصيات المحترمة في مجتمع ما قادرة على إقناع مرتكبي أعمال انتهاكات حقوق الإنسان على الاعتراف بذنبهم والاعتذار علنا للضحايا على أخطائهم في الماضي. ويمكن أن يكون هذا إسهما مباشرا في المصالحة الوطنية. وأنا أفهم أن جماعة تتبع تقليد باشينغاناه في بوروندي اعتادت أن تؤدي هذا الدور بفعالية. ومثال آخر هو حالة قبل فيها الأطفال الجنود تدريجيا نزع السلاح استجابة لنداءات متكررة من رابطة نسائية في المجتمع المحلي.

ويعزز أيضا الترويج لمنظمات المجتمع المدني شعور الشعب في بلد ما بالملكية عن طريق توفير وسائل إعادة بناء مجتمعه بنفسه. وتعزيز الشعور بالملكية أساسي أيضا لتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، وكنيجة للترويج للأمن البشري. وبذلك، فمن الأهمية بمكان أن تطور منظمات المجتمع المدني أنشطتها في البلدان بعد انتهاء الصراع؛ واعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي توفير المساعدة من أجل تحقيق تلك الغاية. وتعتزم اليابان، من جانبها، أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ المشاريع من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري وأيضا من خلال منح تقدمها اليابان لمساعدة الأمن البشري المقدمة للجماهير.

وتعزيزها، مع احترام مركزها بوصفها منظمات غير حكومية.

ومثالا على ذلك، أود أن أذكر تجربتنا مع منهاج عمل اليابان، وهو نظام لتوفير الإغاثة على نحو أكثر كفاءة وسرعة في حالات الطوارئ تشارك فيه المنظمات غير الحكومية وشركات الأعمال والحكومة على قدم المساواة.

وفي عام ١٩٩٩، بدأت بعض المنظمات اليابانية غير الحكومية النظر في تقديم المساعدة إلى لاجئي كوسوفو. ومع ذلك، فقد أدركت هذه المنظمات سريعا أنها تفتقر إلى الموارد المالية الكافية والموظفين المؤهلين على أرض الواقع. ولذلك، خططت أربع منظمات غير حكومية مشروعا مشتركا لبناء مخيمات للاجئين، وبحث عن سبل للتغلب على نقاط ضعفها من خلال التعاون مع الحكومة اليابانية. وفي سياق العملية، أصبح من المعترف به على نطاق واسع أنه من الأفضل توسيع التعاون ليس بين المنظمات غير الحكومية والحكومة فحسب، ولكن أيضا مع أطراف أخرى من قبيل الشركات التجارية ووسائل الإعلام والمجتمع الأكاديمي.

وقد أدى هذا الإدراك إلى وضع منهاج عمل اليابان، والذي من خلاله تنسق الأطراف المعنية وتتعاون من أجل التنفيذ السريع والفعال للغوث في حالات الطوارئ، وتستخدم على أفضل وجه في شراكة متساوية أوجه قوة كل طرف وموارده. وفي ظل هذا النظام الجديد، تقدم الحكومة إسهامات مالية، ويقدم الأفراد والشركات منحا وتوفر دائرة الشركات التجارية التكنولوجيا والمعدات والموظفين والمعلومات، وتشارك الأطراف ذات الصلة بوسائل الإعلام والمؤسسات الخاصة والمجتمع الأكاديمي وتتعاون من أجل تعزيز المساءلة. وتنخرط المنظمات غير الحكومية المشاركة في

وإقامة شراكة معها لتحقيقاً للأهداف المشتركة في صميم سياسة حكومة رئيسة الوزراء خالدة ضياء.

وتعد بعض المنظمات غير الحكومية في بنغلاديش، والتي يربو عددها على ٢٠.٠٠٠ منظمة، من أكبر المنظمات في العالم ولها أكبر تأثير عالمي. وتعتبر لفظتا غرامين وبراك من الألفاظ الشائعة في معظم أنحاء العالم. وحتى أثناء كلامي، توفر شبكة منظمات المجتمع المدني هذه تعليمًا ابتدائيًا لفتاة أخرى وتقدم ائتمانًا صغيرًا لامرأة أخرى في مجتمع يعيش مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وتوفر لامرأة فقيرة أخرى الموارد لتمكينها. وهي توفر التحصين لطفل آخر ولد في الصراع أو تعالجه من الجفاف، وتخفف معاناة شخص آخر مريض بتقديم الرعاية الطبية الأساسية، وتوفر العمالة لمقاتل سابق آخر، وتساعد في إعادة تأهيله اجتماعيًا. وتواسي هذه الأنشطة الملايين في أنحاء العالم وتخفف آلامهم وتستبدل شعورهم باليأس بشعور واعد بالأمل.

وبهذه الروح الإيجابية، اسمحوا لي أن أشاطركم التفكير في كيفية تسهيل دور المجتمع المدني من خلال الجهود الجماعية لمساعدة بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتدعيمه.

يوجد اعتراف واسع النطاق بأن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن تؤدي دورًا للدعوة ودورًا تشغيليًا مهمًا في الجهود المتعددة الأطراف لمساعدة المجتمعات بعد انتهاء الصراع على تحقيق الأمن والاستقرار المستدامين. ولديها إمكانيات موثقة جيدًا للربط بين القاعدة والحكم العالمي السديد وتعبئة الرأي العام وإضافة صوت جديد لاتخاذ القرار العالمي. وهي تصرفت على نحو جماعي في الحملات العالمية وأثرت على نتائج المؤتمرات العالمية واستجابت بسرعة للأزمات الإنسانية الخطيرة وناضلت من أجل العدالة والمصالحة. وقد توخى ميثاق الأمم المتحدة دورها في عمل المنظمة؛ ومع ذلك لم يتحقق

وبإنشاء فريق معني بعلاقات الأمم المتحدة مع منظمات المجتمع المدني، أشار الأمين العام إلى وجود مشاركة أقل في شؤون الأمم المتحدة من جانب المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية عن المشاركة من الشمال. وقد يكون الفرق في المشاركة تعبيرًا عن الفرق بين تقدير البلدان لدور منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، أمل أن تسهم مناقشة اليوم المفتوحة في إيجاد إدراك مشترك للدور المهم الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على كلماته الطيبة إشادة بوفد بلادي على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة عن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، هنا في مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد شودي** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):

تحية بنغلاديش الفلبين على قيادة ماهرة جدا لمجلس الأمن أثناء الشهر الحالي وعلى الاختيار الجيد لموضوع مداولات اليوم. ونحن نرى أن وجودكم، سيدي الرئيسة، قد أضاف أهمية خاصة إلى مناقشتنا الحالية. ونحن نذكر بجرارة بالغة زيارتكم الناجحة الأخيرة لبلدنا. ونهنئكم على بداية جيدة لفترة خدمتكم في منصب وزير الخارجية. ويرحب وفد بلادي أيضا بمشاركة ممثل منظمة كير الدولية وممثل المركز الدولي للعدالة الانتقالية في مناقشات اليوم.

إن بنغلاديش، بوصفها أمة تعددها ١٣٥ مليون نسمة، وتقدر التعددية تقديرا كبيرا، واحدة من أكبر الديمقراطيات في العالم. ونحن نفخر بأن بلدنا يستضيف مجموعة نابضة بالحياة وبالنشاط عالميا من منظمات المجتمع المدني، وهي جميعها منظمات نابعة من بلدنا ومن منتجات روح النظام لدينا. ويكمن دعم منظمات المجتمع المدني

مرحلة ما بعد الصراع، حيث أن تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا يساعد على تهميش التطرف في الفكر والعمل. وتمكيننا لعمليات حفظ السلام من إرساء قواعد صلبة لبناء سلام طويل الأجل، تدعو بنغلاديش أيضا إلى تطوير العمليتين بالتساوي على نحو متماusk وشامل ينطوي على مساهمة الشركاء كافة، بما فيهم الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

رابعا، من الأهمية بمكان تطوير أو اصر الثقة المتبادلة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والعمليات الحكومية الدولية والحكومية بغية تطوير شراكة جماعية فعالة وتحقيق نهج توافقي إزاء بناء السلام. وإننا نشجع أوساط المنظمات غير الحكومية على أن تستكشف إمكاناتها وأن تكفل تركيز ولايتها على منع نشوب الصراعات وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. كذلك، فإن مناقشة افتقار المنظمات غير الحكومية إلى الشرعية ومساءلة الحكومة المنتخبة لها يجب أن تُعالج عن طريق النهوض بآلية مؤسسية تؤدي إلى زيادة مسائل المنظمات غير الحكومية وشفافيتها ووضع مدونة قواعد لسلوك حكمها.

وختاما، ينبغي تحسين التمثيل البالغ الانخفاض في المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع الدولي التابعة للبلدان النامية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو بمركز انتساب لدى إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام. وتؤيد بنغلاديش بالكامل التحالف والشبكات العالمية لمنظمات المجتمع المدني التي تركز على القضايا وتضطلع بأنشطة عالمية قوية في مجال الدعوة. وإننا نشجع أيضا على اعتماد منظور إقليمي أو منظور جنوبي - جنوبي في الربط بين شبكات المنظمات غير الحكومية في بناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع. فالتحولات الاجتماعية في نهاية المطاف يجب أن تأتي من الداخل ولا يمكن فرضها من

إلا النذر اليسير من التقدم في إيجاد آليات مؤسسية لجعل صوتها مسموعا في الأمم المتحدة وفي هيئاتها الرئيسية. ولذلك يجب أن نترجم الكلام إلى عمل ملموس وأن نطور آليات دائمة لرعاية الشراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وهذه هي فكري الأولى.

ثانيا، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية التي لها ولاية الترويج لعمليات السياسة العامة في التصدي للأسباب الاجتماعية - الاقتصادية أو الثقافية أو البيئية أو الهيكلية للصراع، أن يكون المؤسسة الرائدة في إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع توصيات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويجب أن يُشرك المنظمات غير الحكومية بفعالية من خلال آلياته التشاورية ولجانه الفرعية وأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الخارجة من الصراعات. ويجب أن يعمل بوصفه وسيلة اتصال لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها لإحالة الإنذارات المبكرة وأفضل الممارسات إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة. وقد حان الوقت لمشاركة أكبر من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في منع الصراعات وفي بناء السلام، وذلك بتنسيق على نطاق المنظومة تشترك فيه وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وبوصف بنغلاديش عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهي لن تدخر جهدا لتحقيق هذا الهدف.

ثالثا، يجب إدراج التجربة الميدانية لمنظمات المجتمع المدني المنخرطة في التطبيق العملي لحكم القانون و حقوق الإنسان والعدالة والخدمات الإنسانية وكذلك إعادة تأهيل المقاتلين السابقين، كلما اقتضى الأمر، في عملية التخطيط المتكامل لبعثات حفظ السلام الجديدة. كذلك، يجب إشراك المنظمات غير الحكومية المشهود لأدائها في مجالي تمكين المرأة والعدالة بين الجنسين في وضع سياسات بناء السلام في

ولكن اسمحي لي أيضا أن أجزلك الشكر، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وأن أعرب لك عن خالص تهانتي الشخصية، وهو ما تدركينه أنت شخصيا. فأنت واجهة رائعة لبلدك وهذا ما برهنت عنه على مدى سنوات طويلة في بلدي.

وأود أيضا أن أرحب اليوم بأصدقائنا من المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمة كير الدولية وبحضورهم في هذه المناقشة.

واستنادا إلى تجربتنا المباشرة التي اكتسبناها مؤخرا، فإن أستراليا ترحب بشديد الترحيب بفرصة مخاطبة المجلس بشأن هذا الموضوع الهام. فمن خلال مشاركتنا في جهود بناء السلام في تيمور - ليشتي وبوغانفيل وجزر سليمان، تسنى لأستراليا أن تشهد الدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الصراع، وتشجعه على أداء هذا الدور.

ومن الأمثلة الهامة الدور الذي أداه المجتمع المدني في عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في تيمور - ليشتي منذ الأيام الأولى لتصدي المجتمع الدولي للأزمة الإنسانية التي وقعت في عام ١٩٩٩. وقد تم تحديد هذا التعاون بوصفه هدفا رئيسيا من أهداف الاستراتيجية القطرية المؤقتة للتعاون الإنمائي التي تنتهجها الحكومة الأسترالية مع تيمور - ليشتي. وعمدت أستراليا من خلال برنامج مساعدتها الإنمائية إلى توفير الدعم لمنظمات محلية في تيمور - ليشتي من أجل بناء قدراتها على إيصال الخدمات الأساسية إلى السكان. وساهمنا في استحداث مجموعات للدعم والمراقبة داخل المجتمع المدني عن طريق قنوات عدة منها هيئة التنسيق الرئيسية التي أنشئت في المجتمع المدني بعد الأزمة، وهي منتدى المنظمات غير الحكومية. وإننا نعتبر ذلك جزءا أساسيا من بناء الاستقرار وصونه في الدولة الفتية. فمجتمع

الخارج. والحساسيات الثقافية والقيم المحلية يجب أن تُراعى في عملية بناء السلام. كذلك، يجب تشاطر الأمثلة من المجتمعات المقارنة.

وإننا نعتقد بل نؤمن إيمانا راسخا، بوصفنا بلدا يساهم مساهمة عميقة في رعاية وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لثقافة السلام، بأن المجتمع المدني يمثل صوت القواعد الشعبية وآذانها. فلديه القدرة على تثقيف الجماهير بشأن قيمة السلام واللاعنف وفوائدهما. ويجب اتخاذ شريكا مساويا في حال أردنا ترجمة تطلعاتنا المشتركة نحو السلام والرخاء من مرحلة الأمل إلى مرحلة الإثمار. ونهيب بمجلس الأمن توفير الإرادة السياسية اللازمة بغية الاستثمار اليوم في المجتمع المدني الذي يمثل شريكا مشهودا له في مجالي السلم والتنمية، بغية تفادي تكاليف الحرب في الغد. وإن هذا الأمر حتمي قاطع من شأن تجاهلنا له أن يسفر عن مخاطر جمة وعواقب وخيمة.

**الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):** أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وعلى مشاطرته إيانا مساهمات ملموسة وإيجابية في مناقشتنا الجارية حول دور المجتمع المدني في عملية السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية):** سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بأن أنضم إليك وإلى سائر الوفود في الإعراب عن إدانتني للعمل الإرهابي الممحي الذي تمثل اليوم في قطع رأس مواطن كوري في العراق، وبأن نتقدم إلى زميلنا الكوري وأسرة الضحية وجميع الكوريين بخالص تعازي الشعب الأسترالي. وبوصفنا أصدقاء حميمين للكوريين، سيظل هذا العمل الإرهابي الممحي ينوء بثقله علينا طويلا.



أما مثال جزر سليمان فهو أقل شهرة بكثير لكنه لا يقل أهمية عن تيمور - ليشتي أو بوغانفيل. وأستراليا، من خلال مشاركتها للبعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان، قد ساهمت مع المجتمع المدني هناك منذ البداية. وثمة نطاق واسع من جماعات المجتمع المدني الجيد التنظيم في جزر سليمان تشمل جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الكنائس - ولا سيما النساء - والشباب. والعديد منها يتسم بتنظيم جيد في المناطق الريفية. وتتساور البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان بانتظام مع هذه المجموعات.

ومن الأمثلة الساطعة علاقة هذه البعثات بمجلس وطني للسلام، وهو منظمة هامة مكونة من السكان الأصليين تسعى إلى إرساء السلام والمصالحة لمصلحة جميع سكان جزر أيلند. وقد بذل المجلس الوطني للسلام جهودا متفانية في جميع أرجاء جزر أيلند بالتعاون مع البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان. وأدى ذلك إلى تيسير إزالة الأسلحة من مناطق البلد كافة على نحو أسفر عن تسليم ومصادرة زهاء ٣ ٧٠٠ قطعة سلاح تم تدميرها.

وتجربتنا بالطبع ليست نسيج وحدها. وكما سمعنا اليوم، فإن المساهمة الحاسمة التي قدمها المجتمع المدني في حالات ما بعد الصراع موثقة جيدا في أمثلة أخرى عديدة حول العالم، بل وفي كثير من الأحيان أفضل توثيقا، بصراحة، من الأمثلة الثلاثة التي ذكرتها اليوم. ويكون التحدي المائل أمام المجلس بكيفية تطبيق الدروس المكتسبة وإدماجها في تصميم الولايات وأنجع السبل الآلية إلى إشراك وكالات الأمم المتحدة كافة صورة أوثق بالتعاون مع منظمات المجتمع المحلي. وإن خبرتنا وخبرة جيراننا في هذا المجال لتوفر مادة تعليمية بالغة الأهمية.

**الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):** أشكر ممثل أستراليا على كلماته الطيبة والحرارة التي وجهها إلي. فأنا أعرف تمام

مدني مطلع وحيوي يساعد على كفالة تسوية مظاهر التوتر المجتمعي والصراعات بسبل بناءة مجردة من العنف.

إننا نرحب بكون الحوار الاستراتيجي بشأن دور المجتمع المدني يشكل سمة عادية من سمات التخطيط للبرنامج الأساسي للدعم الانتقالي للحكومة تيمور - ليشتي الممول من عدة جهات مانحة واستعراض تنفيذه. وقد أكدت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخرا بشأن مسائل الحكم في تيمور - ليشتي مجددا أهمية تطوير دعم المجتمع المدني في تيمور - ليشتي بوصفه عنصرا حاسما في نظام الضوابط والموازن لكفالة الحكم الرشيد ومنع الفساد في المؤسسات العامة.

أما بوغانفيل فهي مثال سلط عليه قدر أقل من الأضواء. فاستراليا تعد من الداعمين الأقوياء لعملية بوغانفيل للسلام وللدور الذي أداه المجتمع المدني في عملية بناء السلام بنجاح هناك ومن خلال قيادتنا للفريق الإقليمي الرباعي لبسط السلام ومؤخرا جدا للفريق بوغانفيل الانتقالي المدني الصغير، تسنى لأستراليا أن تشارك عن كثب في جهود بناء السلام، والعمل جنباً إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة السياسي بشأن بوغانفيل.

وقد تمكن ممثلو المجتمع المدني في بوغانفيل، بتشجيع ودعم من فريق رصد السلام وفريق بوغانفيل الانتقالي، من النهوض بعملية السلام والمصالحة على مستوى القواعد الشعبية. وكان أعضاء لجنة بوغانفيل الدستورية - وهي هيئة عريضة تشمل ممثلي المجموعات النسائية والكنائس والزعماء التقليديين والشباب - من بين المسؤولين عن صياغة مشروع دستور للحكم الذاتي. وأسفرت مشاركة المجتمع المدني عن إضفاء الحياد والتجارب المشتركة والمعرفة المحلية بشكل ملموس على أنشطة بناء السلام من قبيل المصالحة وإسداء المشورة لمعالجة الصدمات.

خوف من القصف الجوي، وحفروا خنادق في كل أرجاء مخيماتهم. ولكنهم، بسبب نزوعهم إلى خدمة الإنسانية عرضوا أرواحهم للخطر بالعمل في جنوب السودان. وقد قدمت هذا المثال لأوضح أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في مناطق الصراع.

لقد أدركت الأمم المتحدة بل ومجلس الأمن أهمية الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في بناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع. ودورها في تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة معروف جيدا. فهي توفر الهياكل الأساسية مثل المدارس والمستوصفات والإصحاح.

ومع ذلك لكي تنجح منظمات المجتمع المدني في حالات ما بعد انتهاء الصراع، يجب أن تكون شريكة للحكومات. وينبغي أن يكون دورها مكملا لدور الحكومات. ويجب ألا تنخرط في أنشطة تقوض حيادها وبذلك تصبح في نظر بعض الجهات جواسيس أو منحازة إلى عناصر تخريبية.

ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تنخرط في أنشطة تعزز المصالحة والسلام والاستقرار. فعلى سبيل المثال، يمكن لدورها في تشجيع الحكم الصالح ومراعاة حقوق الإنسان أن يصبح ذا أهمية بالغة، مثل مشاركتها في مراقبة الانتخابات، وحملات محو الأمية والتعليم المدني. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لدور المرأة في بناء السلام بعد انتهاء الحرب. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تنظم الجماعات النسوية وأن تنشئ مؤسسات تمويلية صغيرة لتمويل الأعمال التجارية النسائية في الزراعة والصناعة في البلدان النامية. ويمكنها أيضا تنظيم التدريب المهني.

ومع ذلك، ينبغي تجنب الانتشار الواسع لمنظمات المجتمع المدني. ففي بعض الحالات، أصبح بناء السلام بعد انتهاء الصراع حرفة. حيث برزت منظمات المجتمع المدني من

المعرفة مدى المساهمات العظيمة التي تقدمها أستراليا في مجال تنمية مجموعات المجتمع المدني في إطار عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في منطقتنا المباشرة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

**السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية):** بادئ

ذي بدء، اسمحي لي، سيدي، أن أهنيك بالطريقة الممتازة التي تترأسين بها هذه الجلسة وأن أهني رئاسة القلبين بتنظيم هذه المناقشة الهامة.

إن أوغندا تشارككم، سيدي، وأعضاء مجلس الأمن في الإعراب عن الإثتمزاز والصدمة إزاء موت أحد مواطني جمهورية كوريا الديمقراطية، وخصوصا إزاء الطريقة الوحشية التي قتل بها. إن الإرهاب تهديد للمجتمع الدولي، ويتعين على المجتمع الدولي أن يتآزر لمكافحة هذا التهديد. وأيا كانت الدوافع السياسية للإرهابيين، فإن الغاية لا تبرر الوسيلة.

في عام ٢٠٠١، كنت عضوا في فريق الوساطة في محادثات السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وزرنا جنوب السودان لنجري تقييما ميدانيا للصراع. زرنا منطقة تسمى ثيت. وكان تأثير الحروب القاسية واضحا. إذ لم تكن هناك خدمات ولا مدارس أو مراكز صحية تذكر. ولم تكن هناك حكومة. وكان السكان الناجون جائعين، والأطفال مصابين بسوء التغذية وعلى أجسادهم أسنمال. وفي تلك الحالة البائسة كان هناك بصيص أمل، تمثل في الخدمة المحدودة التي تقدمها منظمة غير حكومية، هي المنظمة الدولية للرؤية العالمية. إذ كانت توفر المياه بحفر الآبار وإقامة السدود، وتبني المراكز الصحية. وفي الحقيقة إننا أمضينا ليلة في مخيمها. وكانت تتعاون مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي كان له وجود فعلي في الميدان. وكان مسؤولو المنظمة يعيشون في

بل وفي جميع أرجاء البلد، أن توفر لهم وجبة غداء مجانية من العصيدة والحليب. وخصصت أموال لإيجار الجرارَات للعمل في الإنتاج الزراعي. وتدعو الحكومة منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في تلك البرامج وغيرها من برامج التعمير بتوفير الأموال والأفراد.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): إننا نلاحظ بعناية تحذيرات ممثل أوغندا وما أبداه من قلق بشأن انتشار منظمات المجتمع المدني.

**السيد روك** (كندا) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب بالنيابة عن حكومة وشعب كندا عن شعورنا بالاشتمزاز الشديد وإدانتنا للعمل الإرهابي الوحشي والبربري الذي أودى اليوم بحياة أحد مواطني جمهورية كوريا في العراق. ونعرب أيضا عن تعازينا الخالصة لأسرة الضحية ولشعب كوريا في هذه الساعة الصعبة.

سيدتي الرئيسة، يسعدني أن أراك ترأسين الجلسة في هذه القاعة. وأشكرك وحكومتك على المبادرة بوضع هذا الموضوع الهام في جدول أعمال اليوم وعلى الورقة المفيدة للغاية التي قدمتموها إلى الأعضاء.

سيدتي الرئيسة، إن ورقتكم، بالإضافة إلى التقرير الصادر أمس عن فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني الذي عينه الأمين العام (A/58/817) تؤكد أهمية نظرتنا الجماعي والمتواصل في دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وترحب كندا بتوصيات الفريق، ولا سيما بتسليمه بالحاجة إلى آليات أقوى لتيسير التفاعل بين المنظمات غير الحكومية وأعضاء مجلس الأمن. ونحن سعداء بالاتجاه نحو استخدام صيغة أربا للاجتماعات على نحو أكثر تواترا. ونرحب بالتوصية المتعلقة بعقد مجلس الأمن حلقات دراسية تشارك فيها المنظمات غير الحكومية، ونؤيدها. ويبدو لنا أن

كل صنف ونوع، وبعضها ذات مآرب مشبوهة. ويجب أن يكون هناك اتساق وصلة بميدان العمل. ولتحقيق هذا ينبغي للبلدان المعنية أن تضع أطرا تنظيمية من شأنها توفير التناغم والفعالية بدون التدخل في الهياكل الداخلية لهذه المنظمات. وينبغي للمنظمات غير الحكومية ألا تتصرف وكأنها حكومات لوحدها. وهي يمكنها أن تضطلع بدور حيوي في توفير المعلومات والمشورة المفيدة إلى الحكومات في صياغة سياسات فعالة لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ولذلك ينبغي أن يكون هناك محفل يمكن للحكومات ومنظمات المجتمع المدني أن تتبادل فيه الأفكار. ونتائج ذلك التبادل يمكن أن تقضي إلى اتخاذ قرارات واعية، بما في ذلك التشريعات.

وعلاوة على الشراكة مع الحكومات، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الميدانية في بناء مؤسسات ما بعد انتهاء الصراع. وسيكون من المفيد، على سبيل المثال، إجراء حوار مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة قبل إرسال بعثات حفظ السلام إلى الميدان، بغية وضع برامج فعالة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر منظمات المجتمع المدني على دورها في تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المشردين في شمال أوغندا نتيجة للفظائع التي لا توصف والتي ارتكبتها القتل التابعون لجماعة جوزيف كوني المتمردة ضد السكان.

إننا مرة أخرى ندعو المجتمع الدولي إلى كبح جماح السيد كوني وعصابته حتى لا تظل الجرائم بدون عقاب. وحكومة أوغندا وفرت موارد كبيرة للتعمير بعد انتهاء الصراع في شمال أوغندا بينما تُطبق على السيد كوني وعصاباته، فعلى سبيل المثال، ينبغي لجميع الأطفال الذين يدخلون المرحلة الثانوية ويعيش آباؤهم في مخيمات المشردين أن ينالوا تعليما مجانيا. وأطفال المدارس الأولية في المنطقة،

أبھظ الأثمان لهذا التغير. وفي هذا السياق، تكون وصفة بناء السلام من أعلى إلى أسفل وصفة فاشلة. فالمستقبل المستقر يجب أن يبني من مستوى قاعدة المجتمع إلى أعلى. ولذلك، فإن مشاركة المجتمع المدني عنصر طبيعي أساسي إذا ما أريد لتلك الجهود أن تنجح.

ومن المجالات التي تسترعي كندا انتباه المجلس إليها في هذا الصدد، دور المرأة الحيوي في منع نشوب الصراعات، وفي العمل الإنساني وفي عملية بناء السلام. إن تفهم وتناول الاختلافات والفوارق الجنسية أساسيان سواء لبناء السلام المستدام أو لتحديد الاستجابات الفعالة. ولهذا السبب، تولى جهود كندا لبناء سلام مستدام تأكيداً أكبر لإدماج المرأة كشريك مساو في كل جوانب منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يشكل، بطبيعة الحال، أحد المعالم. ونحن جميعاً نعلم عن تأثيره. وذلك القرار لا يوفر فقط لنا إطاراً لدعم مشاركة النساء، ومن بينهن النساء المشرديات والجماعات النسائية المحلية والدولية، وإنما يجبرنا أيضاً على استخدام ذلك المورد الهائل. وكندا تؤيد بحزم تلك الالتزامات، وسنواصل العمل مع زملائنا لكي نكفل بشكل متسق أن تصبح مشاركة المرأة على قدم المساواة في كل جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع حقيقة واقعة.

(تكلم بالفرنسية)

قبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد جانباً هاماً آخر من جوانب عملية بناء السلام، يقوم فيه المجتمع المدني بدور بالغ الأهمية ومشاركة المرأة فيه حاسمة بشكل خاص - ألا وهو بناء المؤسسات الديمقراطية.

الحكم الديمقراطي عنصر حاسم في بناء مجتمع يمكن أن يدير الخلاف دون اللجوء إلى العنف - مجتمع يمكن فيه

هذه الدورات من شأنها أن تمكن المنظمات غير الحكومية من القيام بتدخلات فعالة وفي الوقت المناسب عندما يتعامل المجلس مع طائفة من القضايا وطائفة من البلدان. وأظهرت الصراعات الأخيرة أهمية وصول منظمات المجتمع المدني إلى مجلس الأمن لإيضاح الشواغل، خاصة فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن وصول المنظمات غير الحكومية إلى مجلس الأمن أساسي ليس في سياق الصراعات الدائرة فحسب ولكن أيضاً في حالات السلام الهش. وقد ثبت أن مشاركة منظمات المجتمع المدني أساسية في عدد من السياقات، ذكر العديد منها زملائي في بيانهم ظهر اليوم. ونطاق المجالات التي كانت فيها منظمات المجتمع المدني مفيدة نطاق يبعث الإعجاب حقاً. وسواء كان الأمر يتعلق بجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو بالقيام فعلاً بوضع ترتيبات وقف إطلاق النار أو اتفاقات السلام، وسواء كان ذلك في بناء الثقة بعد انتهاء الصراع أو حفظ السلام، من الواضح أن لها إسهاماً فريداً تقدمه.

وبالإضافة إلى تحفيز الدعم العالمي لقضايا مثل اتفاقية أوتواو التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو إقامة المحكمة الجنائية الدولية، لا يزال دور منظمات المجتمع المدني أساسياً أيضاً في خلق اهتمام دولي مستدام بمسائل مثل مخنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة؛ والمرأة والسلام والأمن؛ وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وإساءة استخدامها. وفي كل من هذه المجالات، تحفز منظمات المجتمع المدني الجهود لاتخاذ تدابير محددة على الصعيدين الوطني والدولي.

ولئن كان عدد الصراعات بين الدول قد انخفض في السنوات الخمس والعشرين الماضية، فإننا لا نزال نشهد انتشاراً للصراعات المدنية في داخل الدول، ويدفع المدنيون

أعطي الكلمة لممثل السنغال.

**السيد باجي (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، قبل أن أبدأ بياني، بالتعبير لوفد جمهورية كوريا عن مواساة وفد السنغال العميقة في هذه الظروف الصعبة. إننا ندين بشدة العمل البربري الذي أودى بحياة مواطن كوري بريء. ونعرب عن تعزيتنا وتعاطفنا القلبيين الخالصين.

السيدة الرئيسة، بعد الترحيب بحضورك هنا بين ظهرانينا، أود أن أهنيك بحرارة أنت ووفدك على الأسلوب البارز الذي تترأسون به مجلس الأمن هذا الشهر، وأن أنقل إليكم أيضا تقدير وامتنان وفد السنغال لمبادرتكم الجديرة بالثناء في تنظيم مناقشة عامة، داخل هذا المحفل، بشأن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

بالرغم من جهود المجتمع الدولي الجديرة بالثناء، وانخراط منظماتنا العميقة في حل الصراعات وفي تهدئة بؤر التوتر، فإن الحالة المفعمة بالخطر في الميدان في بلدان ومناطق كثيرة متأثرة بالصراع زادت في كثير من الأحيان إعادة ظهور تلك الصراعات. ولهذا، برزت ضرورة حتمية وعاجلة أكثر من أي وقت مضى إلى تحقيق التناسق بين الأعمال التي تقوم بها كل العناصر الفاعلة في المرحلة الحاسمة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهذا، علاوة على ذلك، وفقا لإحدى التوصيات الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن منع نشوب الصراعات.

إن منظمات المجتمع المدني، بالنظر إلى وجودها في الميدان، وقربها من العناصر الفاعلة ولكونها ألفت الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يمكنها أن تقوم، في علاقة تكافلية مع الحكومات والمنظمات الدولية، بدور حاسم، على الأقل خلال مرحلتين تتصلان ببناء السلام: مرحلة وضع الأهداف ومرحلة تنفيذ تلك الأهداف.

التعبير عن الآراء المتعارضة، ومناقشتها، بل حتى التنازع حولها بحماس، دون تقويض النظام في مجموعه؛ مجتمع يمكن فيه إدارة الخلافات بشكل سلمي.

وإن المؤسسات والإجراءات الهادفة إلى إدارة الخلافات والصراعات المحتملة، بأسلوب لا يتسم بالعنف ويروح من الحلول الوسطى، تكون جوهرية بشكل خاص في حالات ما بعد انتهاء الصراع المشقة.

وعلى النحو المبرز في تقرير الفريق، من المبادئ الرئيسية للديمقراطية التمثيلية ربط المواطنين بالقرارات التي تؤثر عليهم وكفالة الخضوع للمساءلة أمام الشعب عن تلك القرارات. وفي مجتمعات ما بعد الصراع، إذا لم يربط المواطنون بحكوماتهم؛ أو بعمليات السلام التي ستؤثر تأثيرا عميقا على مستقبلهم، أو إذا لم يرتبط كل منهم بالآخر، وهذا لا يقل أهمية، فستظهر مصادر شكوى وصراع جديدة.

(تكلم بالانكليزية)

إننا نرى، المرة تلو المرة، أن القيادة ومناصرة الديمقراطية تأتيان من المجتمع المدني على المستوى المحلي. وعندما يكمل ذلك بالدعم من المجتمع الدولي وبالحوار معه، تظهر طاقة إيجابية فعالة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وكما سبق للجمعية العامة أن اعترفت، يشكل المجتمع المدني قوة كبيرة لبناء لسلام ولمنع نشوب الصراعات. فلنكفل معا تعبئة طاقته الكاملة لقضية السلام المستدام، الذي يوحدا البحث عنه جميعا.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى إبراز الحاجة إلى بناء آليات أقوى من شأنها أن تربط المجتمع المدني بالأمم المتحدة. وأرحب بتأكيد على المساهمة الخاصة للمرأة في السلام المستدام.

وفي الختام، أود أن أوضح وجوب أن يسود التكامل النشط، بل وأقول التضامن النشط والتعاون الإيجابي، في مرحلة بناء السلام الحرجة من جانب جميع الجهات الفاعلة على اختلافها. وفي هذا الصدد، يحسن لمجلس الأمن أن يرسى الأساس لإطار معياري يحدد مسؤولية جميع العناصر الفاعلة، بما فيها المجتمع المدني، بهدف التشجيع على القيام باستجابة متسقة وسريعة لضرورات بناء السلام.

**الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):** أشكر ممثل السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولوفدي بشأن رئاستنا المجلس، ولتقديره مبادرتنا بمناقشة دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع في نطاق المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

**السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم يا سيدتي على تولي وفدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى إدارتكم أعمال المجلس بشكل رائع. كما يعرب وفدي عن تقديره لعقدكم هذه المناقشة الشيقة ولتقديمكم ورقة معلومات أساسية ممتازة عن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وبناء السلام بعد انتهاء الصراع يعين البلدان الخارجة من صراع في الوقوف على قدميها والحيلولة دون انتكاسها وعودتها إلى العنف. وترى نيبال أن بناء السلام هو تدبير لمنع نشوب الصراع بقدر ما هو لبنة في بناء سلام دائم، ولا غنى مطلقاً في هذا الصدد عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

ومجلس الأمن الذي تقع على عاتقه مسؤولية السلام والأمن الدوليين محق في استكشاف جميع الطرق المؤدية إلى وفائه بالتزاماته. وقد نظر وفدي إلى هذه المناقشة من هذا المنطلق، وليس باعتبارها محاولة من المجلس لتوسيع نطاق دوره كي يتدخل في كل صغيرة وكبيرة لمجرد أنه يستطيع

ويعتقد وفدي بأن هناك حاجة ماسة إلى أن تدعو الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، منظمات المجتمع المدني لكي تشارك مشاركة كاملة في تحديد الولايات الانتقالية حتى قبل اختتام بعثات حفظ السلام. والقصد من ذلك هو الجمع بين الرؤية العالمية أو الإقليمية أو دون الإقليمية لأي نهج تأخذ به الأمم المتحدة وبين المنظور المحلي المتأصل في أنشطة منظمات المجتمع المدني. وهذا النهج الشمولي من شأنه أن يتيح لهذه المنظمات تقديم معلومات مباشرة عن البيئة التي تتكون فيها هذه المعلومات والمشاركة الفعلية في تحديد الأهداف ووسائل بناء السلام بإيضاح المجالات التي تجدها.

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون إسهام منظمات المجتمع المدني أكثر حسماً من ذلك في مرحلة بناء السلام الفعلية، لأنها فيما يبدو تستجيب بصورة أسرع من العناصر الفاعلة الأخرى في الاضطلاع بمهام معينة، كتقديم المساعدات للاجئين والمشردين أو إعادة إدماجهم في أراضيهم. بيد أن إسناد هذه المهام لمنظمات المجتمع المدني يجب أن يسبقه التمويل الكافي والاتفاق على توزيع المهام مع ممثل الأمم المتحدة الرسمي في البلد المعني.

أما فيما يتعلق بالقارة الأفريقية، التي سحقتها الكثير من العنف وعدد كبير من الصراعات المسلحة، فمنظمات المجتمع المدني القائمة بالفعل على أرض الواقع في وضع يتيح لها أداء دورها على نحو أفضل في هذه المرحلة الدقيقة من بناء السلام. أي أنها ستفيد من الدعم الأدبي والمادي والمالي الذي يقدمه المجتمع الدولي، بحيث لن يعود الكثير منها يكتفي بموقف المتفرج السلبي الذي لا حول له ولا قوة على مآسٍ بشرية لا توصف، بل ستكون عناصر فاعلة في خلاص المجتمعات التي تود أن تتخدها.

التي خربتها الحروب. ويمكن أن يطلب إلى منظمات المجتمع المدني القيام برصد تنفيذ اتفاقات السلام من أجل بناء الثقة وتعزيز المصالحة بين الأطراف المتصارعة ومحاسبتها على أعمالها. ويمكن أن يشكل هذا جزءاً من استراتيجية الخروج التي تأخذ بها الأمم المتحدة.

ومع ذلك ينبغي أن يفهم الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في بناء السلام في سياقه. وقد كان المجتمع المدني بالغ القوة في مجال الدعوة، أما دوره في جهود إعادة الإعمار فكان ملحوظاً ولكنه محدود. ودور المجتمع المدني المحدود في بناء السلام مفهوم. ومن المؤسف أن المجتمع العالمي لا يولي لجميع حالات ما بعد انتهاء الصراع ما تستحقه من الأهمية. فلدى استعادة السلام في بلد مزقته الحروب، ينتقل المجتمع الدولي في أغلب الأحيان إلى بؤرة المتاعب التالية. ونتيجة لذلك تجف الموارد اللازمة لبناء السلام، تاركة كلاً من المجتمع المدني والبلد المعني لا حول لهما ولا قوة. ويضطر المجتمع المدني إلى أن يجري مع التيار وأن يتجه حيثما يجد مجالاً للعمل وموارد تكفي لإحداث فرق ملموس.

والنقطة الأساسية هنا هي ما يلي: ما الذي يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لتغيير هذه الحالة، وكيف يمكن لمجلس الأمن المساعدة على دعم جهود بناء السلام؟ ذلك أنه ينبغي أن يوجد انتقال سلس من حفظ السلام إلى بناء السلام ومن ثم إلى التنمية. وينبغي أن يكفل مجلس الأمن أن يتبع عمليات حفظ السلام وجود مخفض أعيد تشكيله للأمم المتحدة مع ما يكفي من الموارد إلى أن يصبح البلد الخارج من الصراع قادراً بمساعدة الوكالات الإنمائية والجهات المانحة على استيعاب جميع الأنشطة التي تضطلع بها عملية حفظ السلام التي يتم إنهاء أعمالها وحتى يبدأ البلد المذكور في التحرك قدماً للأمام على طريق المصالحة والانتعاش الاقتصادي.

ذلك. ونثق بأن هذه المناقشة ستلهم المجلس إلى أن يعمل بشكل متسق مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة التي تضطلع بولايات واختصاص في مجال التنمية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى أن لا يغتصب أدوارها.

وقد شكلت منظمات المجتمع المدني، كالمنظمات غير الحكومية والدينية ومنظمات القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية، منذ فترة من الزمن شركاء هامين في الجهود المبذولة لإقرار السلام والتنمية في العالم. فهي تحتشد لمناهضة الحروب والأسلحة، وتقدم علامات الإنذار المبكر بالعواصف التي تتجمع على الأفق بكشفها عما يقع من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومن صور الظلم، وتساعدنا على فهم أوضاع الصراع من منظورها. وتستطيع هذه المنظمات في كثير من الأحيان استدراج الأطراف المتصارعة إلى طاولة التفاوض، وتعمل بمثابة محكمين موضوعيين، كما تقوم بتوصيل المساعدات الإنسانية بنشاط إلى ضحايا الحرب.

ومن الواضح أن عناصر المجتمع المدني الفاعلة تقدم إسهامات بارزة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. فهي تمد أيديها بالمساعدة لأشد المناطق صعوبة وأشد الناس حرماناً، وتحدث أثراً ملموساً بمواردها المحدودة من خلال التعبئة الاجتماعية. وتشجع هذه المنظمات عملية الالتئام وتعزز الوئام الاجتماعي. كما أنها تبني القدرة وتمكن الناس بمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم المدمرة وتعزيز مؤسستهم. والمجتمع المدني يؤدي وظيفته بأقصى قدر من الكفاءة وخفة الحركة والفعالية.

ولا شك في أن الأمم المتحدة يجب أن تستعين بهذه الإمكانيات الإيجابية للمجتمع المدني فيما يتعلق بتوطيد دعائم السلام. ويمكنها إشراك المجتمع المدني بشكل أكثر فعالية في تخطيط أنشطة بناء السلام وتنفيذها ورصدها في المجتمعات

ذلك خير تعبير. ومن المؤكد أن هذا يشكل، بالنسبة لمنظمة كالمنظمة التي أمثلها، لب ولايتنا. فولايتنا تتمثل أساسا في تيسير عملية ظهور المجتمع المدني المحلي هذا ثم نسحب رويدا رويدا ونؤازره بأي طريقة كانت.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، التي أثارها بعض المتكلمين. إننا، نحن منظمات المجتمع المدني، يتعين علينا حقا أن نعمل بمشقة وأن نتحمل المسؤولية ونخضع للمحاسبة، خاصة المحاسبة أمام المستفيدين من أنشطتنا. العملية بالتأكيد عملية نكب عليها بجدية وتفان، وإنه ليشرفي أن أكون قد اتخذت زمام المبادرة، منذ بداية السنة، مع أكثر من عشر منظمات تشاطرننا نفس الأفكار، بما أسميه شراكة إخضاع أنفسنا للمحاسبة الإنسانية، حيث ننظر بجدية ونزاهة، على مستوانا المتواضع، في محاسبة أنفسنا أمام المستفيدين. وأعتقد أن هذه العملية سليمة جدا وأساسية بصورة مطلقة إذا أردنا حقا أن نصبح جزءا من الدور الذي نوقش هنا اليوم.

لكنني أظن أنني، في المقام الأول، سأغادر هذه المناقشة مطمئنا على أن أعضاء المجلس والدول الأعضاء بصورة عامة سيكونون حازمين في التمهيد لسيادة القانون وإنفاذ القانون، فيخلقون بذلك بيئة آمنة ويكفلون حماية المدنيين المطلوبة لتمكينهم من تسخير طاقاتهم ومهاراتهم لتحقيق ازدهار حقيقي في بناء السلام.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة العناية الدولية على تعقيباته، ونرحب على وجه التحديد بحرصه على الخضوع للمحاسبة.

والآن أعطي الكلمة لنائب رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية، السيد إيان مارتين، للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت أثناء المناقشة.

**السيد مارتين** (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن كل ممثل لمنظمة من منظمات المجتمع المدني يستمع إلى مناقشة اليوم

وفي مرحلة بناء السلام، يجب على المجلس أن يشجع التعاون بروح الشراكة مع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ذات الكفاءة في مجال التنمية. وبالعامل مع المجتمع المدني والحكومات، سيكون بإمكان شتى الأجهزة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة رعاية التعاون والوفاء بالتزاماتها وولاياتها. ويحدوني الأمل أن يدرس مجلس الأمن تلك الإمكانيات.

ختاما، إن إطفاء لهيب حرب بعد أخرى لم يجلب سلاسا متينا حتى الآن، ولن يجلبه في المستقبل. فالسلام الدائم يتطلب استثمارات متزايدة في التحولات الاقتصادية والاجتماعية ويتطلب طاقة وجهود أصحاب المصلحة الأساسيين، بما في ذلك طاقة وجهود المجتمع المدني، لإزالة الأسباب الجذرية للصراعات كالفقر والجوع والحرمان والظلم بالطبع.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل نيبال على مساهماته في هذه المناقشة. وأشكره أيضا على عبارات التقدير التي تفضل بها حول أهمية هذه المناقشة المفتوحة على وجه التحديد حول دور المجتمع المدني في بناء السلام فيما بعد الصراع أثناء رئاستنا لمجلس الأمن.

والآن أعطي الكلمة للأمين العام لمنظمة المعونة الدولية (Care)، السيد دنيس كيلو، للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت أثناء المناقشة.

**السيد كيلو** (تكلم بالانكليزية): لن أحاول بالتأكيد تلخيص المناقشة الثرة هذه التي أجريناها اليوم. وسأكتفي بالتطرق إلى ثلاث نقاط التقطتها أثناء هذه المناقشة.

الأولى تتعلق في الحقيقة بالتركيز على المستوى المحلي وأهمية ما تفضلت، سيدتي الرئيسة، بوصفه بالقدرة على الشفاء، قدرة المجتمع المدني على الشفاء. وأعتقد أن هذا هو لب عملية بناء السلام التي تباحثنا فيها اليوم. لقد عبرتم عن



وإمكانية تعيين منسقين من المنظمات غير الحكومية في البعثات، وتبليغ المجلس بوجهة نظر المجتمع المدني حول عمليات حفظ السلام.

وإنني لوائح بأن شركاءنا المحليين، دون أن أنتحل لنفسي صفة الناطق باسمهم، سيرحبون بحرارة بالتحركات في الاتجاهات تلك كلها. بيد أنني أعتقد أنهم سيرحبون، أكثر من أي شيء آخر، مثلما أرحب أنا شخصياً، بروح الانفتاح والتعاون التي سادت هذه المناقشة بين المجلس والمجتمع المدني. أشكرك، سيدتي الرئيسة، وأشكر حكومتك على إتاحة الفرصة لإجراء هذه المناقشة والتمهيد لسيرها السلس.

**الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):** لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم جميعاً على مساهماتكم الإيجابية البناءة في هذه المناقشة المفتوحة. ونحن، بصفتنا رئيساً للمجلس، نستمد التشجيع من الأفكار والتعليقات والاقتراحات، ومن دعمكم في المقام الأول لنا في جعل الموضوع الذي اخترناه مهماً حقاً ومجدياً. ونتطلع إلى تعاون مستقبلي مماثل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

كاملة سيشعر، مثلما أشعر، بشديد الامتنان من قوة الإجماع الذي تبدي حول هذه الطاولة فيما يتعلق بأهمية دور المجتمع المدني في بناء السلام فيما بعد الصراع. فمما يجذب الانتباه أن يستمع المرء إلى الدول الأعضاء تعلن دعمها لمجموعة متنوعة جداً من المبادرات التي يمكن لمجلس الأمن نفسه أن يتخذها أو يشجع الآخرين على اتخاذها، وكل ذلك من باب الاسترشاد بتقرير ندوة كاردوسو، الذي صدر في أنسب وقت ممكن لهذه المناقشة فأثراها. وكما استمعنا، تشمل هذه المبادرات الاستخدام المحسن لصيغة آريا. ولأنني أنتمي إلى منظمة تعمل على الصعيد الدولي، فإنني بصفة خاصة أود أن أشدد مرة أخرى على أهمية كون صيغة آريا مفتوحة أكثر للبلدان النامية ولشركائنا المحليين.

وتضمنت التدابير عقد حلقات دراسية بين مجلس الأمن والمجتمع المدني. وقد شددنا وشدد أعضاء كثيرون على أهمية الاتصالات في الميدان، التي يمكن أن تكون مفتوحة بقدر أكبر أمام المجتمع المدني المحلي أثناء بعثات مجلس الأمن، بإتاحة إمكانية مشاركة المجتمع المدني في التسويات السلمية والتخطيط للبعثات وتقييم الاحتياجات، واستخدام المرجعيات المناسبة في قرارات المجلس وولاياته لتعزيز التفاعل مع المجتمع المدني، وتشجيع الممثلين الخاصين للأمين العام على الدخول في مشاورات منتظمة مع المجتمع المدني المحلي،